

قرار :

مادة ١ - يعاد تشكيل لجنة التموين العليا على الوجه الآتي :

نائب رئيس الوزراء للتموين والتجارة الداخلية	...	رئيسا
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية
وزير العمل
وزير النقل
وزير الخزانة
وزير الزراعة
وزير التموين والتجارة الداخلية
نائب رئيس الهيئة العامة للتصنيع

مادة ٢ - تتولى اللجنة بالإضافة إلى الاختصاصات المنصوص عليها في القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ دراسة تحديد أنواع السلع المختلفة والكميات الواجب توفيرها للاستهلاك سنويا من كل منها ، واقتراح ودراسة تطوير نمط الاستهلاك بما يتماشى مع خطة التنمية الاقتصادية ، على أن تعرض اقتراحاتها في هذا الشأن على السيد رئيس الوزراء .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

مدر برئاسة الجمهورية في ١١ المحرم سنة ١٢٨٦ (٢ مايو سنة ١٩٦٦)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٧٢٦ لسنة ١٩٦٦

بشأن نقل كافة الاختصاصات المخولة لوزير الإدارة المحلية لوزير الدولة للإدارة المحلية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ والقوانين المعدلة له ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون نظام الإدارة المحلية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٣٦٦ لسنة ١٩٦٥ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٧٥٣ لسنة ١٩٦٥ ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٦٣ بإضافة مادة جديدة إلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من أبريل سنة ١٩٥٥ ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ٢٩١ لسنة ١٩٦٥ بإضافة حكم جديد إلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من أبريل سنة ١٩٥٥ ببيان إجراءات التظلم الإداري وطريقة الفصل فيه ؛

قرار :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ٦ مكررا من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من أبريل سنة ١٩٥٥ المشار إليه النص الآتي :

"مادة ٦ مكررا - يقدم التظلم من قرارات رئيس الجمهورية بإحالة الموظفين العموميين إلى المعاش أو الاستداع أو فصلهم عن غير الطريق التأديبي إلى لجنة تشكل برئاسة وزير العدل وعضوية رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ورئيس مجلس الدولة وذلك بطلب يقدم إليها أو بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول خلال ستين يوما من تاريخ نشر قرار رئيس الجمهورية في الجريدة الرسمية أو إعلان صاحب الشأن به ، ويجب أن يشتمل الطلب على البيانات المنصوص عليها في المادة ٢

وعلى اللجنة أن تبت في التظلم قبل مضي ستين يوما من تاريخ تقديمه ، فإذا صدر القرار بالرفض وجب أن يكون مسييا . ويبلغ صاحب الشأن بالنتيجة بكتاب موصى عليه" .

مادة ٢ - يلغى القرار الجمهوري رقم ٢٩١ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه ، كما يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

مدر برئاسة الجمهورية في ١١ المحرم سنة ١٢٨٦ (٢ مايو سنة ١٩٦٦)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٧٢٥ لسنة ١٩٦٦

بإعادة تشكيل لجنة التموين العليا

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشؤون التموين ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ٢٢٧٢ لسنة ١٩٦٤ بإعادة تشكيل لجنة التموين العليا ؛

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٧٢٨ لسنة ١٩٦٦

بشأن تنظيم مصلحة الدفاع المدني

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن الدفاع المدني ، المعدل
بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٥ ؛

وعلى القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن التعبئة العامة ؛
وعلى المرسوم الصادر في ٦ مايو سنة ١٩٥٤ باختصاصات مصلحة
الدفاع المدني وتنظيم العمل بها ، والمراسيم والقرارات المعدلة له ؛
وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - تخصص مصلحة الدفاع المدني بوزارة الداخلية بوضع
خطط ومشروعات الدفاع المدني ، ومتابعة تنفيذها في أوقات الحرب
والسلم ، وتدريب الفرق المختلفة على أعمال الدفاع المدني ، وتدريب وتخزين
وصيانة الأجهزة والمهمات والأدوات اللازمة لهذه الأعمال ، ونشر
وتحمية الوعي لدى المواطنين بقواعد الدفاع المدني ووسائله وأهدافه .

كما تخصص بمواجهة الكوارث العامة ، واتخاذ الإجراءات الخاصة
بطلب المعونة اللازمة لذلك ، وتنظيم أعمال الإطفاء والإنقاذ النهري .

ويكون لهذه المصلحة حق الاتصال المباشر بالوزارات والهيئات
والمؤسسات العامة والخاصة وغيرها ، لتنسيق التعاون بينها بشأن تنفيذ
ما تتطلبه أعمال الدفاع المدني ، ومتابعة الإجراءات اللازمة لذلك .

مادة ٢ - لوزير الداخلية إصدار القرارات اللازمة لتنظيم العمل
بمصلحة الدفاع المدني ، وتحديد الاختصاصات بإداراتها وأقسامها
ووحداتها المختلفة .

مادة ٣ - يلغى المرسوم الصادر في ٦ مايو سنة ١٩٥٤ بشأن تنظيم العمل
بمصلحة الدفاع المدني ، والمراسيم المعدلة له .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١١ المحرم سنة ١٣٨٦ (٢ مايو سنة ١٩٦٦)

جمال عبد الناصر

قرر :

مادة ١ - تنقل كافة الاختصاصات المخولة لوزير الإدارة المحلية
بموجب القوانين واللوائح لوزير الدولة للإدارة المحلية .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١١ المحرم سنة ١٣٨٦ (٢ مايو سنة ١٩٦٦)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٧٢٧ لسنة ١٩٦٦

تحويل وزير العمل سلطات واختصاصات رئيس مجلس

إدارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ؛

وعلى قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ؛

قرر :

مادة ١ - تحويل وزير العمل سلطات واختصاصات رئيس مجلس
إدارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وذلك إلى حين تعيين رئيس مجلس
إدارة الهيئة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويحمل به من تاريخ
صدوره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١١ المحرم سنة ١٣٨٦ (٢ مايو سنة ١٩٦٦)

جمال عبد الناصر